



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



# انتخابات الرئاسة الإيرانية و تأثيرها الداخلي والإقليمي والدولي (ورقة تحليلية)



يوسف كامل خطاب  
باحث أول  
مركز الخليج للأبحاث



يتابع المراقبون والمهتمون بالشؤون السياسية الإقليمية والدولية ما تشهده إيران، من أحداث داخلية منذ وفاة رئيس الجمهورية (إبراهيم رئيسي)، الذي وافته المنية والوفد المرافق له، في ١٩ مايو ٢٠٢٤م، بسبب تحطم المروحية التي كانت تقلهم في المنطقة الجبلية شمال منطقة (ديزمار) غرب إيران، خلال عودتهم من مراسم تدشين سد للمياه عند الحدود مع أذربيجان. ويترقب المتابعون يوم ٢٨ يونيو ٢٠٢٤م، الذي ستجرى فيه الانتخابات الرئاسية المبكرة لاختيار رئيس إيران القادم؛ وهو حدث ذو أهمية سياسية واستراتيجية، سواء على مستوى الداخل الإيراني، أو على المستويين الإقليمي والدولي، نظرًا لما ينتظر الرئيس المقبل من تحديات داخلية. سياسية واقتصادية واجتماعية، وما يواجهه خارجيًا من عقوبات دولية وتحديات إقليمية - عسكرية وأمنية - متصاعدة منذ بداية الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م

وسوف تعرض هذه الورقة تحليلًا مفصلاً للانتخابات الرئاسية الإيرانية، ومن تم ترشيحهم لها، وانتماءاتهم السياسية، وأهم أو فرحًا للفوز بها، وأبرز ما قد يواجهه من تحديات محتملة مقبلة، وتأثيره المتوقع على سياسة إيران الداخلية والخارجية، إقليمية ودولية

### المرشحون للرئاسة وخلفياتهم:

في ١١ يونيو ٢٠٢٤م، أعلن (مجلس صيانة الدستور) وهو الجهة المخولة بفحص ملفات جميع المرشحين لمناصب عامة، وفي مقدمتها رئيس الجمهورية، والمصادقة النهائية على صلاحيتهم لتلك المناصب أو

رفضهم، بعد موافقة المرشد الأعلى. عن ترشيح ستة أشخاص من مجموع المتقدمين لمنصب الرئاسة - وعددهم ٨٠ مرشحًا - بعد التأكد من استيفائهم للشروط الأساسية في القانون الإيراني، ومنها: السن المسموح به (من ٤٠ إلى ٧٥ سنة)؛ والمؤهل التعليمي (الحصول على شهادة جامعية لا تقل عن الماجستير)؛ وعدم وجود سوابق جنائية؛ وتوفر الخبرة التنفيذية المكتسبة من شغل وظائف في الدولة تسمح باجتياز المرحلة الأولى

وبعد أيام من المشاركة في الحملات الانتخابية، قرر أحد المرشحين الستة، وهو (أمير حسين غازي زاده هاشمي) إسقاط ترشيحه، في ٢٦/٦/٢٠٢٤م، وحث المرشحين الآخرين على فعل الشيء نفسه «حتى يتم تعزيز جبهة الثورة»<sup>(١)</sup>، ليصبح التنافس على مقعد الرئاسة الإيرانية بين خمسة مرشحين، هم

١. محمد باقر قاليباف: وهو الرئيس الحالي للبرلمان الإيراني (مجلس الشورى الإسلامي)، وعمدة طهران السابق؛ والقائد السابق للقوة الجوية في الحرس



Source: <https://aawsat.com>



الثوري خلال الحرب التي خاضتها البلاد مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي. ورئيس ذراع البناء التابع للحرس الثوري لعدة سنوات، حيث قاد جهود إعادة البناء. وأحد قادة جهاز الشرطة الإيرانية، الذين أحدثوا فيه تغييرًا شاملاً.

وينتمي (قاليباف) سياسيًا إلى الأصوليين التقليديين، فهو مرشح تيار جبهة الصمود المتشددة. وقد سبق له الترشح لرئاسة البلاد مرتين من قبل، إحداها عام ٢٠٠٥م، والأخرى عام ٢٠١٣م. ويعتمد في تقدمه للرئاسة على ما يقوم به من إصلاحات اقتصادية، فقد قال لصحفيين يوم تقديم أوراقه للترشيح: «إن لم أترشح، فإن العمل الذي بدأناه السنوات القليلة الماضية لحل مشكلات الناس الاقتصادية، والذي بدأ يثمر، لن يكتمل»<sup>(٢)</sup>.

ويعد (قاليباف) المرشح الأوفر حظًا للفوز بمنصب الرئيس القادم لإيران، لما يتمتع به من علاقة قوية



يعد (قاليباف) المرشح الأوفر حظًا للفوز بمنصب الرئيس القادم لإيران، لما يتمتع به من علاقة قوية مع الدائرة الداخلية للمرشد الأعلى (خامنئي)، وولده (مجتبي)



مع الدائرة الداخلية للمرشد الأعلى (خامنئي)، وولده (مجتبي)؛ بالإضافة إلى أنه يعتبر من بين أكثر أنصار (خامنئي) فعالية إداريًا. وتعود العلاقة بين خامنئي وقاليباف إلى تسعينيات القرن الماضي. وقبل ذلك، لم يكن لقاليباف علاقات وثيقة مع الحكام الإيرانيين. ويُنظر إليه ضمن دائرة أنصار خامنئي على أنه مدير تنفيذي «ماهر للغاية»، و«يعد وجوده ضروريًا لتنفيذ المبادرات القيادية»، وفق موقع iron-ware<sup>(3)</sup>.

٢. سعيد جليلي: وهو أحد المحافظين المتشددتين المقربين من المرشد (علي خامنئي)، حيث عينه عام ٢٠٠٨م، ممثلًا له في المجلس الأعلى للأمن القومي، وهو أعلى مجلس أمني في إيران. شغل منصب الأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي، وكان أحد كبار المفاوضين الإيرانيين السابقين في الملف النووي الإيراني في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٣م؛ وكانت هذه هي الفترة التي فرضت فيها أشد العقوبات الاقتصادية على إيران. في عام ٢٠١٣ تم ترشيح جليلي للرئاسة، وفي تلك الانتخابات، حاز جليلي ما يزيد قليلاً على ١١ بالمائة من الأصوات كمرشح لجبهة الصمود. وفي عام ٢٠٢١م، ترشح جليلي مرة أخرى للانتخابات الرئاسية، وحضر المناظرات التلفزيونية، لكنه انسحب لصالح الرئيس السابق (ابراهيم رئيسي) الذي فاز في انتخاب كان الأدنى إقبالاً على صناديق الاقتراع، دون منافس حقيقي. ويركز (جليلي) على سياسة خارجية تتخذ موقفًا قويًا ضد الغرب؛ ويفضل التطوير النووي واقتصاد المقاومة<sup>(٤)</sup>.



٣. مصطفى بورمحمدي: هو أحد المشاركين في الثورة الخمينية منذ بدايتها عام ١٩٧٩م، تولى العديد من المناصب، حيث عمل مدعيًا عامًا في محافظات خوزستان وهرمزكان وخراسان بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٦م، وبعد ٣ سنوات شغل منصب نائب وزير الإعلام في حكومة علي خامنئي، كما تولى رئاسة دائرة المخابرات الخارجية بوزارة الإعلام من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧، وفي عام ٢٠٠٢، تم تعيينه رئيسًا للمجموعة السياسية الاجتماعية في مكتب المرشد الأعلى للجمهورية. وفي أغسطس ٢٠٠٥م، صادق عليه البرلمان وزيرًا للداخلية، بعد أن رشحه الرئيس آنذاك (محمود أحمددي نجاد) لشغل المنصب، الذي تمت إقالته منه في مايو ٢٠٠٨م. وفي عام ٢٠١٣ رشحه الرئيس آنذاك (حسن روحاني) لتولي وزارة العدل، وهو المنصب الذي أقيل منه فيما بعد، وقال إن السبب في ذلك هو الاحتجاج على «الاختلاسات التي انتشرت» خلال رئاسة أحمددي نجاد<sup>(٥)</sup>.



ركز (جليلي) على سياسة خارجية تتخذ موقفًا قويًا ضد الغرب؛ ويفضل التطوير النووي واقتصاد المقاومة ٢٧ (٤)



٤. علي رضا زاكاني: هو أحد الوجوه الأصولية المتشددة، شارك في أربع دورات برلمانية: السابعة والثامنة والتاسعة ممثلًا لمدينة طهران، كما اختير عام ٢٠٢٠ في الانتخابات البرلمانية بدورها الحادية عشرة، التي ترشح فيها عن مدينة قم الواقعة على بُعد ١٥٠ كيلومترًا جنوب طهران. عينه رئيس البرلمان الإيراني (محمد باقر قاليباف) رئيسًا لمركز بحوث البرلمان حتى أغسطس ٢٠٢١م، إلى أن اختاره حينها مجلس بلدية العاصمة عمدة لطهران.

وخلال تمثيله أهالي طهران وقم في البرلمان الإيراني كان عضوًا في هيئة رئاسة البرلمان وهيئة رئاسة لجنة التعليم والبحث، وكذلك المجلس المركزي لحزب المحافظين، إضافة إلى مسؤولية الأمانة العامة لمكافحة الفساد الاقتصادي، والعضوية في لجنة المادة ١٠. كما أنه عمل عضوًا في لجنة المادة ٩٠ في البرلمان، ونائبًا لرئيس اللجنة ورئيس لجنتها الاقتصادية. وكان مسؤولًا عن الهيئات الحكومية والتنفيذية في اللجنة لمدة سنتين ونصف. عينه الرئيس الإيراني الراحل (إبراهيم رئيسي) عام ٢٠٢٣م، مساعدًا له في شؤون إدارة الأضرار الاجتماعية<sup>(٦)</sup>.

٥. مسعود بزشكيان: وهو وزير صحة سابق وعضو برلماني؛ وهو الإصلاحي الوحيد وسط المرشحين المحافظين الخمسة لرئاسة إيران؛ على الرغم من تأييده للثورة الإسلامية ضد الشاه، ومشاركته الحرب العراقية - الإيرانية منذ بدايتها عام ١٩٨٠م، حيث كان مسؤولًا عن إرسال الفرق الطبية إلى مناطق القتال، ونشط في العديد من العمليات مقاتلاً وطبيبًا، وعالج الجرحى في الجبهات القتالية؛ إلا أنه عُرف بمواقفه المناهضة لمن يسميهم (الأصوليين).





تولى عدة مناصب علمية وسياسية، حيث عيّن عام ١٩٩٤م رئيسًا لجامعة تبرز للعلوم الطبية، واستمرت رئاسته حتى عام ٢٠٠٠م. ثم نُقل إلى طهران وتولى منصب نائب وزير الصحة بوزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي لمدة ستة أشهر. وبعد ذلك، في الولاية الثانية لرئاسة محمد خاتمي)، حصل (بزشكيان) على ثقة من البرلمان ليكون وزيرًا للصحة والعلاج والتعليم الطبي. وعلى أثر خلافات بينه وبين البرلمان أدت إلى استجوابه، ترك منصبه الوزاري. في ١١ مايو ٢٠١٣م، ترشح للانتخابات الرئاسية، ورفض (مجلس صيانة الدستور) قبول ترشيحه. وفي ٢٦ فبراير ٢٠١٦م، تمكن (مسعود بزشكيان) من الحصول على ٢٦١ ألفًا و٣٩٤ صوتًا من صناديق تبريز وأذر شهر وإسكو في انتخابات البرلمان العاشر. وبعد ذلك أصبح النائب الأول لرئيس البرلمان العاشر بحصوله على ١٥٨ صوتًا.

ويعرف (بزشكيان) بمواقفه المناصرة لحقوق الأقليات القومية في إيران. ويذكر أنه قال في الجلسة العامة للبرلمان في ٢٦ فبراير ٢٠١٦م، إنه «ممتن لأن الله جعله تركيًّا، ولا يحق لأحد أن يسخر من لغة الأتراك وثقافتهم. ووفقًا للمادة ١٥ من الدستور، يجب أن يكون الأتراك والمجموعات العرقية الأخرى في إيران قادرين على الكتابة والتحدث والتعلم بلغتهم الأم في المدارس»<sup>(٧)</sup>.

### دلالات الترشيح وانعكاساته:

تعكس مصادقة مجلس صيانة الدستور على من تم ترشيحهم، واستبعاد من تم استبعادهم، العديد من الدلالات، التي من أبرزها:

- أن الأغلبية الكاسحة لمن تم ترشيحهم يمثلون تيار المحافظين المتشددين، حيث بلغ عددهم خمسة مرشحين، مقابل مرشح واحد من التيار الإصلاحي، وهو وزير الصحة السابق وعضو البرلمان (مسعود بزشكيان)؛ ويدل ذلك على تماسك نظام الحكم الإيراني وسيطرة المحافظين القوية على السلطة والحرص على تبادلها فيما بينهم؛ رغم ما تعكسه الانتخابات من مظاهر ديمقراطية.
- من تم ترشيحهم للرئاسة من المحافظين لهم علاقات وطيدة بالحرس الثوري وقوات الباسيج التابعة له، ومن أبرزهم (محمد باقر قاليباف)، ذو التاريخ العسكري في قيادة القوات الجوية للحرس الثوري، وقيادة قوات الشرطة؛ وسعيد جليلي الذي يتمتع بعلاقة جيدة بالحرس الثوري.
- استبعاد بعض المرشحين المحافظين، الذين انتقدوا النظام، حيث استُبعد الرئيس الإيراني الأسبق (محمود أحمددي نجاد)، للمرة الثالثة، على الرغم من تاريخه السياسي المؤيد للثورة، وعلاقته الوطيدة بالحرس الثوري، وشعبيته العريضة مقارنة بغيره من المحافظين؛ وذلك لانتقاده فساد الحكومة علنًا، على الرغم من أن حكومته واجهت مزاعم مماثلة بالفساد وتم إرسال اثنين من نوابه إلى السجن؛ ولدعمه الصريح للحد من سلطة خامنئي، حيث كتب إلى المرشد الأعلى عام ٢٠١٨م، في بيان نادر، ودعا إلى السماح بإجراء انتخابات «حرة»<sup>(٨)</sup>. كما تم استبعاد (على لاريجاني) رئيس البرلمان السابق ومستشار المرشد الأعلى، وهو أحد رموز التيار المحافظ المعتدل، الذي يركز على تحسين العلاقات الدولية والتوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد تم



مثلما حدث في الانتخابات التشريعية، التي أجريت مارس ٢٠٢٣م؛ وتلويح التيار بأنه لن يشارك في الانتخابات ما لم يتم ترشيح أحدهم للرئاسة؛ وقد تجسد ذلك في الاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة لجهة الإصلاح الإيرانية، لتحديد مرشحها للتسجيل في الانتخابات، والذي استمر خمس ساعات، وخرج بقرار مفاده أن مشاركة جهة الإصلاح الإيرانية في هذه الانتخابات ستكون مرهونة بتأييد واحد على الأقل من مرشحها في مجلس صيانة الدستور. وقد صرح الناشط الإصلاحي (محسن رهامي) لموقع: (خبر أون لاين) بأنه في حال إقصاء صيانة الدستور المرشحين الإصلاحيين، فهناك احتمال أن يقوم هذا التيار بتكوين تحالف مع التيار المعتدل لدعم مرشح هذا التيار (علي لاريجاني)<sup>(١١)</sup>.

”

تم استبعاد (علي لاريجاني) رئيس البرلمان السابق ومستشار المرشد الأعلى، وهو أحد رموز التيار المحافظ المعتدل، الذي يركز على تحسين العلاقات الدولية والتوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية

“

استبعاده. للمرة الثانية، حيث استبعد من الترشح في انتخابات ٢٠٢١م. لوجود أدلة تمنع ترشيحه، ولا يمكن نشرها إلا بطلب منه<sup>(٩)</sup>.

- استبعاد العديد من المرشحين من التيار الإصلاحي، على الرغم من أنهم كانوا نوابًا ووزراء سابقين، ومنهم: (مهرداد بذرباش) وزير النقل في حكومة (إبراهيم رئيسي)؛ و(قدرت على حشمتيان)، رئيس بيت الأحزاب الإصلاحي؛ و(محمد شريعتمداري)، وزير الصناعة والتجارة في حكومة (حسن روحاني)؛ و(مصطفى كواكبيان) أمين عام حزب مردم سالاري الإصلاحي؛ و(عبد الناصر همتي) المنتهي للتيار الإصلاحي رئيس البنك المركزي السابق؛ والنائب الإصلاحي (محمود صادقي)... وغيرهم.
- تنسيق مرشحي تيار المحافظين فيما بينهم لضمان الفوز بمنصب الرئيس، حيث ذكر موقع (خبر أونلاين) وصحيفة (دنياي اقتصاد)، أن سبب عدم تقدم الرئيس الإيراني المؤقت (محمد مخبر) للترشح، على الرغم من تردد اسمه بقوة لخلافة الرئيس الراحل (إبراهيم رئيسي)، قد تم بناءً على اتفاق اتخذ في اجتماع غير مسبق، عقد بين القائد الأسبق للحرس الثوري الإيراني (محسن رضائي) ورئيس البرلمان (محمد باقر قاليباف) بحضور (مخبر)، حيث استقرّوا على ترشح (قاليباف) لرئاسة الجمهورية، وهو ما يفسر تأخره في إعلان مشاركته في الانتخابات الرئاسية لليوم الأخير من أيام الترشح. وعلى هذا الأساس، لم يتقدّم (محمد مخبر) الذي لديه خلافات مع بعض التيارات داخل الحكومة، بأوراق ترشحه للانتخابات<sup>(١٠)</sup>.
- تخوف التيار الإصلاحي من إقصاء مجلس صيانة الدستور للمتقدمين منهم للانتخابات أو رفضهم؛

## مناظرات مرشحي الرئاسة وضوابطها:

عقب الإعلان عن أسماء المرشحين الستة لمنصب الرئاسة الإيرانية، قام التلفزيون الإيراني بتنظيم خمس مناظرات بينهم على الهواء مباشرة، ليبيدي كل مرشح من خلالها برنامجها الرئاسي، وتصوره لمشاكل البلاد الداخلية وسبل حلها، وتحدياتها الخارجية وكيفية التصدي لها، ومنظومة العلاقات الإقليمية والدولية ومتطلبات تطويرها وتحسينها... إلى آخر المهام التي يضطلع بها رئيس الجمهورية ويضمونها برنامجها الانتخابي، الذي بناءً عليه يتم اختياره أو رفضه من قبل الناخبين.

تجاوزات من قبل المرشحين تجاه بعضهم البعض، أو تجاه النظام وتدخله لتأييد أحد المرشحين على حساب منافسيه، على غرار ما تم في انتخابات عام ٢٠٠٩م، عندما تدخل النظام لصالح التجديد للرئيس حينها (أحمدي نجاد)، ما أدى إلى اندلاع ما عرف آنذاك بـ(الثورة الخضراء) بما سببته من احتجاجات وتوترات. ونقل الموقع الرسمي للمرشد قوله: «إن الحركة العظيمة التي نحن بصددتها يجب فيها تحكيم الأخلاق... على الإخوة الذين يدخلون ساحة التنافس الانتخابي أن ينظروا إليها بوصفها وظيفة». وأضاف: «البلاد بحاجة إلى رئيس نشط، وفعال، ومطلع، ومؤمن بمبادئ الثورة»

وكرر المرشد توجيهاته للمرشحين خلال التقائه رئيس وأعضاء كبار في السلطة القضائية الإيرانية، يوم ٢٤ يونيو ٢٠٢٤م. بحسب وكالة الأنباء الإيرانية الرسمي. حيث قال: «نصيحتي هي أن المناقشات التي يجريها المرشحون على التلفزيون، أو التصريحات التي يدلون بها في مجموعاتهم أو بشكل فردي، يجب ألا تدفع مرشحاً إلى قول شيء يُسعد عدونا للتغلب على منافسه». وأضاف: أن «الكلمات المعادية غير مسموح بها»، و«يجب ألا تُسعد التصريحات العدو للبلاد، العدو للأمة، العدو للنظام»<sup>(١٢)</sup>.

## أبرز القضايا التي تم تداولها في المناظرات

تمثلت أبرز القضايا التي تم تداولها في المناظرات التي أجريت بين المرشحين للرئاسة الإيرانية فيما يلي:

١. مناقشة المشاكل الاقتصادية الراهنة، حيث قام المرشحون بالرد على أسئلة عدد من الخبراء البارزين

وقد بادر المرشد الإيراني علي خامنئي - في خطاب الذكرى السنوية للمرشد الأول الخميني - إلى التنبيه على أن الانتخابات الرئاسية يجب أن يسود فيها الأخلاق، محذراً المرشحين من التراشق بالاتهامات والتشهير، والإضرار بالحيثية الوطنية؛ نظراً لما قد تتضمنه المناظرات التي تسبق الانتخابات من



بادر المرشد الإيراني علي خامنئي - في خطاب الذكرى السنوية للمرشد الأول الخميني - إلى التنبيه على أن الانتخابات الرئاسية يجب أن يسود فيها الأخلاق



المعنيين بالشؤون الاقتصادية حول مختلف القضايا الراهنة والحلول الكفيلة بمعالجة التضخم؛ وتعزيز الصناعات المحلية لزيادة الإنتاج المحلي ودعمه، وتقليل الاعتماد على الواردات من أجل تعزيز وتطوير الاقتصاد المقاوم، في ظل العقوبات الدولية.

وقد عكست المناظرة التي تمت بين المرشحين مدى الاختلاف بين تيار المحافظين والإصلاحيين حول هذا الموضوع؛ حيث حرص المرشحون المحافظون على مدح سياسة الرئيس السابق (إبراهيم رئيسي)، لكونه من المحافظين؛ وانتقاد سياسة الرئيس الإصلاحي الأسبق (حسن روحاني) الذي تولى رئاسة إيران بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢١م، وأبرم الاتفاق النووي مع الغرب عام ٢٠١٥م، والذي بموجبه أفرجت الولايات المتحدة عن الأموال الإيرانية المجمدة، وخففت لوقت قصير من الحصار الاقتصادي الذي فرضته العقوبات الغربية، وذلك قبل أن يقرر الرئيس الأميركي السابق (دونالد ترامب) الانسحاب من الاتفاق عام ٢٠١٨م. فقد حمل المرشح (علي رضا زاکاني) حكومة روحاني المسؤولية عن التدهور الاقتصادي، وقال «إن الكارثة التي تسببت بها حكومة روحاني أدت إلى زيادة السيولة بنسبة ١٠.١٪، لكنها انخفضت إلى ٢٣٪ في حكومة إبراهيم رئيسي»<sup>(١٣)</sup>.

وهو ما يعني أن المرشح القادم من المحافظين، سيسير على خطى الرئيس السابق (رئيسي)، وقد عبر المرشح (محمد باقر قاليباف) عن ذلك صراحة في مناظرة تلفزيونية، بالقول: «علينا استكمال طريق حكومة رئيسي وتقوية نقاط ضعفها»، كما قال لوسائل الإعلام - عقب تقديم أوراق ترشيحه - إنه سيواصل

السير على نفس المسار الذي اتبعه (رئيسي)، والقائد السابق ل(فيلق القدس) في الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليمان). وأكد (قاليباف) على أنه لن يسمح بحدوث «جولة أخرى من سوء الإدارة» في البلاد، وأشار إلى الفقر وضغوط الأسعار التي تؤثر على الإيرانيين في الوقت الذي تترجح فيه البلاد تحت وطأة العقوبات الدولية<sup>(١٤)</sup>.

٢. الاعتراف بجرائم وسلبات الحكومات السابقة: في المناظرة الخامسة - التي تمت في ٢٥/٦/٢٠٢٤م - ذكر المرشح (أمير حسين قاضي زاده هاشمي) أحداث نوفمبر ٢٠١٧م الدامية، والاحتجاجات التي جرت في جميع أنحاء إيران بعد ارتفاع أسعار البنزين، وقتل ١٥٠٠ شخص على يد قوات النظام. وأكد «أننا لن نسمح بتكرار هذه الأحداث مرة أخرى»، معتبراً أن حملة منافسه في الانتخابات (مسعود بزشكيان) أصبحت تقاد على أيدي المسؤولين الحكوميين الذين «تسببوا بأحداث نوفمبر، ورفع أسعار البنزين»، مشيراً إلى وزير الاتصالات السابق (محمد جواد آذري جهرمي)، الذي قام بحجب (الإنترنت) أثناء الاحتجاجات في عام ٢٠١٧م. ورد (بزشكيان) على هذا الاتهام بالقول: إن (آذري جهرمي) اتصل به،





وقال له إنه عندما كان وزيرًا للاتصالات، «كان قاليباف وجليلي أيضًا في المجلس الأعلى للأمن القومي، وجاء أمر قطع الإنترنت من هناك»؛ ما يعني أن مرشحين من الستة قد شاركوا فيما ارتكب ضد الشعب الإيراني من جرائم

وقد دفع هذا الاتهام المرشح (قاليباف) إلى التعهد بعدم تقييد الإنترنت أو حجبها لما في ذلك من مخاطر، حيث قال: «أعارض فرض سياسة الحجب على الإنترنت، لأن ذلك تسبب في الفساد.. الفضاء الافتراضي فرصة لنا.. الآن بسرعة الإنترنت البطيء في البلاد، وممارسة الحجب، بدلاً من حماية أبنائنا، قمنا بزيادة المخاطر، لقد رأينا أضرارًا مالية وأضرارًا معنوية»<sup>(١٥)</sup>.

٣. انتقاد السياسة الخارجية: وتجسد ذلك في المناظرة قبل الأخيرة، حيث هاجم (بزشكيان) منافسيه الأربعة بالقول: «أنتم من سببتم قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول، وإغلاق السفارات بعد الهجوم على السفارة والقنصلية السعوديتين». فرد عليه المرشح (قاضي زاده) - الذي تحول خلال المناظرات إلى خصم مباشر ضد (بزشكيان) - إن «الهجوم وقع في فترة رئاسة حسن روحاني المقرب والمدعوم من الإصلاحيين، وكان هو الأجدربمعالجة الأزمة، وليس الأصوليون»<sup>(١٦)</sup>. وانتهى المرشحون من تبادل الاتهامات الخاصة بالسياسة الخارجية إلى ضرورة العمل على استقلال السياسة الخارجية، مع السعي لتحسين العلاقات مع الجيران وتقليل التوترات الدولية

٤. كشف الفساد وتأكيد محاربتة: من مكامن الفساد التي أبرزها المرشح الإصلاحى (بزشكيان) إسناد الوظائف الهامة إلى الاتباع والمواليين من الأصوليين، «نحن في إيران لا نسلم المسؤوليات إلى أصحاب التخصص وإلى من يستحق.. شعاراتنا لاتحل مشاكل الموظفين والعمال.. العقول والنخب تهرب إلى خارج البلاد وهذا أمر مؤسف»؛ وخاطب المرشحين المنتمين للتيار الأصولي بالقول: «أنتم لا تعيرون أي اهتمام لتوظيف الخبراء في جميع المجالات لهذا خسائرننا فادحة»؛ وكان ردهم على الفور: «إنكم (أي الإصلاحيين) كنتم على سدة الحكم لأربع فترات (محمد خاتمي لفترتين وحسن روحاني لفترتين) ولم تحققوا شيئاً، بل نحملكم جميع الهزائم السياسية حيث ذهبتم للتطبيع مع الغرب، ولم تحصلوا على شيء»<sup>(١٧)</sup>. وفي السياق ذاته ذكر المرشح المحافظ (قاليباف): «أن ١٧ بالمائة من النفط ومشتقاته في إيران، تذهب هدرًا ونحتاج إلى رئيس قوي لإدارة هذا الملف»<sup>(١٨)</sup>. وقد تعهد جميع المرشحين، مثل سابقهم، بمكافحة الفساد الاقتصادي، الذي تسبب بإزاحة الطبقة الوسطى، ووسّع من رقعة الفقر في البلاد.

”

ذكر المرشح المحافظ (قاليباف): «أن ١٧ بالمائة من النفط ومشتقاته في إيران، تذهب هدرًا ونحتاج إلى رئيس قوي لإدارة هذا الملف

“



٥. التأكيد على احترام حقوق الإنسان الإيراني وخصوصاً النساء: وقد أثار هذه القضية المرشح الإصلاحى (مسعود بزشكيان)، حيث أدان ممارسات العنف ضد النساء الإيرانيات لإجبارهن على الحجاب؛ مذكراً بقضية الفتاة الإيرانية (مهسا أميني) التي فارقت الحياة على أيدي شرطة الأخلاق، التي قبضت عليها وتعاملت معها بعنف أدى إلى موتها، بسبب ارتدائها الحجاب بطريقة مخالفة للمتعارف عليها. فقد خاطب (بزشكيان) نظرائه بالقول: «هل يجب التصدي لكل امرأة لا تريد ارتداء الشادور؟! .. لا يمكن أن نجعل النساء يرتدين الحجاب والشادور بالعنف.. لا يمكن تغيير سلوك النساء بالعنف وبوضع القوانين». وأكد (بزشكيان): «أنا أخجل من بعض التصرفات مع النساء.. يجب تغيير نظرتنا حيال النساء.. أن نتصورأنهن في المرتبة الثانية وخلقنا من أجل العائلة.. فهذا تصور خاطئ»<sup>١٩</sup>(١٩). وأشار المرشح الأصولي المتشدد (على باقرقالباف)، إلى الأمر نفسه بقوله: «المواجهات الحالية مع النساء لا يمكن أن تحل المشكلات»<sup>٢٠</sup>(٢٠).

### سمات مناظرات الانتخابات وأهميتها

اتسمت المناظرات الخمس التي تمت بين المرشحين بعدة سمات لفتت أنظار المتابعين والمحللين؛ أبرزها

- الجدية والصراحة غير المسبوقة التي تحدثت بها جميع المرشحين خلال المناظرات الخمس.
- تطرق المرشحين لحقيقة ما تم في بلدهم خلال السنوات الماضية، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد شملت المناظرات قضايا: النساء، وحرية الصحافة، والإنترنت، وقمع

الاحتجاجات والتسبب في وقوع مئات الضحايا، والملف النووي.

- تعرض المناظرات لمجال السياسة الخارجية، التي يسيطر عليها المرشد (علي خامنئي) بمساعدة مؤسساته العسكرية والأمنية. وإقرارهم بتلك السيطرة وتأكيدهم جميعاً على الالتزام بها، وعلى رأسهم المرشح الإصلاحى (بزشكيان) الذي قال إنه سيكون مطيعاً لأوامر المرشد في القضايا السيادية<sup>٢١</sup>(٢١).

- تأكيد المرشحين أن النظام فشل في كل مشاريعه الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في الداخل والخارج، على الرغم من أن المرشحين الستة تولوا خلال مسيرتهم مسؤوليات سياسية وأمنية كبيرة مثل رئاسة البرلمان والملف النووي وقيادة الحرس الثوري.

- تبادل الاتهامات بين المرشح الإصلاحى والمرشحين المحافظين، حيث خاطب الإصلاحى (بزشكيان) المرشحين المنتمين للتيار الأصولي المحافظ بقوله: «أنتم لا تعيرون أي اهتمام لتوظيف الخبراء في جميع المجالات، لهذا خسائرننا فادحة»، ليردوا عليه بالقول: «إنكم (أي الإصلاحيين) كنتم على سدة الحكم لأربع فترات (محمد خاتمي لفترتين وحسن روحاني لفترتين) ولم تحققوا شيئاً، بل نحملكم جميع الهزائم السياسية حيث ذهبتم للتطبيع مع الغرب، ولم تحصلوا على شيء».

- كان المرشح الإصلاحى (مسعود بزشكيان) الأكثر جرأة بين المرشحين الستة خلال المناظرات، وهو ما فسره المراقبون بأنه يسعى - عبر هذه الفرصة الوقتية الممنوحة له ولرفاقه من قبل النظام - إلى استرجاع سمعة الإصلاحيين المفقودة، حيث



## التحديات التي تواجه الرئيس الجديد:

تنظر الرئيس الإيراني الجديد عدة تحديات بعضها خارجي وبعضها داخلي، وفقاً للتفصيل التالي

### أولاً: التحديات الخارجية:

تتمثل أبرز التحديات الخارجية التي تنتظر الرئيس الإيراني المقبل فيما يلي

١. وقف العقوبات الدولية أو التقليل من تأثيرها: تعد العقوبات الاقتصادية والمالية، المفروضة على إيران من الولايات المتحدة بخاصة والدول الغربية بعامّة، أحد أكبر وأعقد التحديات التي سوف تواجه الرئيس الإيراني المقبل، لارتباطها بأنشطة إيران العسكرية، النووية والصاروخية، التي ترفض إيران وقفها، لتعارض ذلك مع طموحاتها في تحقيق السيادة الإقليمية. ومن ثم يتعين على الرئيس الإيراني الجديد تقديم حلول تقلل من تأثير العقوبات، وتسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، لإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية المتفاقمة

٢. العودة إلى الاتفاقية النووية (خطة العمل الشاملة المشتركة)، التي أبرمها الرئيس الإيراني الأسبق (حسن روحاني)، مع الرئيس الأمريكي الأسبق (أوباما)، والتي أدت إلى رفع العقوبات عن إيران، إلى أن انسحب منها الرئيس الأمريكي السابق (ترامب) من طرف واحد عام ٢٠١٨م؛ معيداً العقوبات الاقتصادية إلى ما كانت عليه، بل وزيادتها. وقد فشلت المباحثات التي أجريت بشأنها في بداية حكم الرئيس الأمريكي الحالي (بايدن).

بات الشعب يهتف في كل فرصة للاحتجاج: «أهها الإصلاحيون والأصوليون انتهت صلاحياتكم ونريد غيركم»<sup>٢٢(٢٢)</sup>.

• اعتراف المرشح المحافظ (محمد باقر قاليباف)، بأنهم قد فضحوا البلاد وأظهروا عيوبها أمام العالم دون جدوى، وذلك من خلال المناظرات التي أذاعها التلفزيون الإيراني، وهو ما لخصه بالقول: «ما فضحناه وتجادلنا حوله خلال المناظرات لن يحل مشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولن يمحو الفقر والجوع»، وكأنه يؤكد على أن الأمور ستستمر على ما هي عليه، ولن يغير الرئيس القادم شيئاً من واقع المواطنين المتردي؛ لأن أمور البلاد مرتبطة بالمرشد، صاحب الصلاحيات المطلقة؛ وعلى جميع المسؤولين من حوله أن يطيعونه فيما يراه ويقرره، وهو ما أبداه جميع المرشحين، على الرغم من انتقادهم واعتراضهم، بل وفضيحتهم، لأغلب الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الأعوام الماضية.



تعد العقوبات الاقتصادية والمالية، المفروضة على إيران من الولايات المتحدة بخاصة والدول الغربية بعامّة، أحد أكبر وأعقد التحديات التي سوف تواجه الرئيس الإيراني المقبل، لارتباطها بأنشطة إيران العسكرية، النووية والصاروخية، التي ترفض إيران وقفها



## ثانيًا: التحديات الداخلية:

١. مواجهة المشكلات الاقتصادية: يواجه الإيرانيون البالغ عددهم نحو ٨٥ مليون نسمة عددًا من المشاكل الاقتصادية كالتضخم المرتفع للغاية، والذي يصل إلى ٤٠٪، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض قيمة الريال مقابل الدولار... وغيرها. وتتطلب هذه المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد من سنوات - وبخاصة التضخم المرتفع والبطالة الواسعة - تنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية قوية وفعالة، تشمل توفير المزيد من فرص عمل والتحكم في الأسعار... وغيرها من الحلول، لتحقيق استقرار الاقتصاد

٢. تأمين موارد المياه: تعاني إيران من نقص الموارد المائية، والإدارة غير الصحيحة للمياه، وهو ما يمثل أحد التحديات البيئية الكبرى، التي تتطلب تخطيطًا دقيقًا واستثمارات كبيرة في البنية التحتية، لتوفير موارد جديدة للمياه، وتحسين إدارة القائم منها



وتعد العودة إلى الاتفاقية النووية، إحدى الآليات الفاعلة لوقف العقوبات والتقليل من تأثيرها.

٣. تطوير العلاقات مع محور الشرق (الصين وروسيا) وتعزيزها، والذي تنامي بصورة واضحة خلال السنوات الماضية، وتجسد في انضمام إيران إلى منظمتي (شنغهاي) و(البركس): كما تجسد في تزويد إيران لروسيا بالمسيرات التي استخدمت في الحرب ضد أوكرانيا، على الرغم من إنكار إيران لذلك، والادعاء بأن تزويد روسيا بالمسيرات تم قبل بداية الحرب؛ وهو الملف الذي ضاعف من عداء الولايات المتحدة والغرب ضد إيران. ويحظى السير في هذا الاتجاه بمباركة وتأييد المرشد الأعلى (خامني)، الذي أشاد في كلمته الأخيرة بالرئيس الراحل (إبراهيم رئيسي)، الذي حاول، خلال فترة رئاسته، تعزيز سياسة التقارب مع روسيا والصين، وهو ما يؤكد عليه المرشد الإيراني

٤. تحسين العلاقات مع دول الجوار، والتوقف عن السلوك الإقليمي المثير للفضوى والتوتر والاضطرابات، عبر تكوين الميليشيات ودعمها في عدة دول عربية (العراق، لبنان، سوريا، اليمن)، لتحقيق طموحات إيران في بسط النفوذ على تلك الدول

٥. الاهتمام بملف حقوق الإنسان: وهو أحد التحديات سيواجهها الرئيس الجديد من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، التي ستتابع ضغطها على إيران لتحسين سجل حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وحرية التعبير، والحريات السياسية





٣. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي: تشهد إيران منذ سنوات زيادة مشاعر الاستياء بين الشباب والطبقة الوسطى بسبب الصعوبات الاقتصادية والقيود الاجتماعية، والتي يتم التعبير عنها عبر الاحتجاجات المتعاقبة؛ وهو ما يعد من التحديات الرئيسية، التي تتطلب إدارة حذرة لمنع الاضطرابات الواسعة النطاق، وتحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتستجيب لمطالب الشعب، وبخاصة الشباب، وذلك عبر تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية وخلق بيئة مفتوحة للحوار وتبادل الآراء.

٤. خروج الحكومة من عباءة المرشد وسطوة الحرس الثوري: من أخطر التحديات التي تواجه رئيس الدولة الإيراني القادم، هي الاستقلالية في اتخاذ القرارات بعيداً عن تحكم المرشد وسطوة الحرس الثوري، أو بتعبير أدق، الفصل بين السلطة الدينية، التي يمتلكها المرشد باعتباره الولي الفقيه، والسلطة السياسية، التي ينبغي أن تعزى صلاحياتها إلى رئيس البلاد وليس للمرشد على نحو ما قرره الدستور الإيراني؛ وتأتي خطورة هذا التحدي من كونه كان قيئاً عانى منه جميع رؤساء إيران الـ(١٣) السابقين، المحافظين، المحافظين منهم والإصلاحيين؛ فقد صرح الرئيس الإيراني الأسبق (محمد خاتمي). في لقاء صحافي بعد تركه السلطة وحرمانه من أي منصب في النظام. بتصريح لخص فيه سطحية أو شكلية الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة مقارنة بما يمنحه الدستور للمرشد، بقوله: «كنت في فترة رئاستي مثل موظف المشتريات

وحسبنا أن نذكر أن المرشد قد قيئ الرئيس الجديد القادم، حتى قبل أن يُنتخب، بالائتمار بأمره في السياسة الخارجية، حتى وإن أدت إلى المزيد من الأزمات التي تعاني منها البلاد؛ ففي خطاب ألقاه في ٢٥ يونيو ٢٠٢٤م، أي قبيل الانتخابات الرئاسية المبكرة بثلاثة أيام؛ جدد المرشد معارضته للولايات المتحدة الأميركية، وقال إن «المرشح الأنسب» هو الذي سيساعد في دفع هذه السياسة

وقال خامنئي، دون أن يذكر أسماء محددة: «بعض السياسيين في بلادنا يعتقدون أن عليهم الاعتماد على هذه القوة أو تلك، ولا يمكن المضي قدماً دون الاعتماد على هذه القوة المشهورة والعظيمة. أو يعتقدون أن كل طرق التقدم تمر عبر أميركا». وأضاف: «الشخص المقرب من أميركا ويتصور أنه لا يمكن المضي قدماً خطوة إلا بفضل أميركا، لن يكون زميلاً جيداً لكم. ولن يستخدم قدرات البلاد، ولن يدير الأمور بشكل جيد»<sup>(٢٣)٢٣</sup>.  
منوهاً بحديثه إلى الإصلاحيين، الذين يؤكدون على ضرورة التفاوض ومحاولة إقامة علاقة مع الولايات المتحدة الأميركية

### السيناريوهات المتوقعة لانتخابات الرئاسة الإيرانية:

في ضوء ما تم من ترشيحات وما تداوله المرشحون في مناظراتهم من قضايا وأفكار وانتقادات، وما ينتظر الرئيس الإيراني من تحديات داخلية وخارجية، يمكن للمتابع أن يتوقع بعض السيناريوهات، ومنها:



”

قال خامنئي، دون أن يذكر أسماء محددة: «بعض السياسيين في بلادنا يعتقدون أن عليهم الاعتماد على هذه القوة أو تلك، ولا يمكن المضي قدماً دون الاعتماد على هذه القوة المشهورة والعظيمة. أو يعتقدون أن كل طرق التقدم تمر عبر أميرك

“

أن أكثر من ٦٥٪ من الشعب الإيراني لن يشارك في هذه الانتخابات؛ وبحسب هذا الاستطلاع، أعلن نحو ٢٢٪ فقط من المشاركين في الاستطلاع أنهم سيشاركون ويصوتون في الانتخابات الرئاسية؛ وقال ١٢٪ إنهم لم يتخذوا قراراً بعد بهذا الشأن<sup>(٢٤)٢٤</sup>. فيما أجرت مؤسسة استطلاع رأي التابعة لمركز الأبحاث التابع للبرلمان الإيراني، استطلاعاً توقع أن تتجاوز نسبة مشاركة الإيرانيين في الانتخابات الرئاسية ٤٥٪. ووفقاً لوسائل إعلام إيرانية، فإن ٤٥,٥٪ قالوا إنهم سيدلون بأصواتهم في هذا الاستحقاق، و٣١,٨٪ كانوا مترددين في التصويت، و٢١,٤٪ أكدوا عدم مشاركتهم في الانتخابات<sup>(٢٥)٢٥</sup>.

قلق المرشد العام من ضعف مشاركة الإيرانيين العالية في الانتخابات، وهو ما يتجسد في دعوته المتكررة للشعب الإيراني، ليشارك في الانتخابات، بقوله: «دخول الناس إلى الساحة يعني أن الجمهورية الإسلامية جمهورية بالمعنى الحقيقي للكلمة». وقوله: «في كل انتخابات كانت المشاركة فيها منخفضة طال لسان

• فوز أحد المرشحين المحافظين المتشددين وبخاصة (قاليباف) أو (جليلي)، لعلاقتها القوية بالمرشد (على خامنئي) وبالحرص الثوري، وتأكيدهما على الالتزام بنهجهما السياسي داخلياً وخارجياً، وذلك على العكس من المرشح الإصلاحي (مسعود بزشكيان)، الذي أكثر من انتقاده للنظام عبر المناظرات الانتخابية مخالفاً توجيهات المرشد ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون. التي أشرفت على المناظرات. بعدم التطرق إلى القضايا الجدلية والتي تؤثر سلباً على المجتمع. ولا يقلل من احتمال وقوع هذا السيناريو ما أسفر عنه استطلاع الرأي، الذي أجرته مؤسسة استطلاع رأي التابعة لمركز الأبحاث التابع للبرلمان الإيراني، من أن ٢٠,٧٪ ممن سيشاركون في الانتخابات سيصوتوا للمرشح الاصولي (محمد باقر قاليباف)، و ١٨,٩٪ ل(مسعود بزشكيان) المرشح الاصلاحى، و ١٨,٢٪ للمرشح المتشدد (سعيد جليلي)؛ حيث يمكن للجهات المنتفذة تغيير النتائج النهائية لصالح مرشح بعينه، على غرار ما تم مع محمود أحمددي نجاد في ترشيحه لمدة ثانية في منصب الرئيس عام ٢٠٠٩ م.

• مقاطعة أعداد كبيرة من الإيرانيين للانتخابات، حيث دعا المئات من المواطنين والناشطين السياسيين والمدنيين والأهالي إلى مقاطعتها وعدم المشاركة فيها؛ ووجه عشرات المواطنين رسائل إلى (إيران إنترناشيونال)، وأكدوا أن المشاركة في الانتخابات تعني تجاهل جرائم النظام الإيراني، والدوس على دماء ضحاياه في العقود الأربعة الماضية. وتظهر نتائج استطلاع رأي حديث، أجرته مجموعة أبحاث الرأي الإيرانية (كمان)



## خاتمة

نختم هذه الورقة التحليلية عن الانتخابات الإيرانية بالتأكيد على أن الانتخابات الحالية تعد أهم الانتخابات الرئاسية الإيرانية وأكثرها تأثيراً على مستقبل إيران منذ نجاح الثورة؛ وذلك لثلاثة اعتبارات

الأول: أن حقبة الرئاسة القادمة، والتي غالباً ما ستمتد لفترتين رئاسيتين مدتهما ثماني سنوات، قياسياً على أغلب الرئاسات السابقة؛ قد تشهد احتمال تغيير المرشد الأعلى، وهو ما يعكس أهمية الشخصية التي ستحكم إيران السنوات الثماني القادمة ودورها في الاختيار المحتمل للمرشد القادم بعد خامنئي الذي بلغ ٨٥ عاماً، وتنسيقه الكامل مع الحرس الثوري القوة الأكثر نفوذاً في السياسة الخارجية والاقتصاد الداخلي

الثاني: أن الانتخابات الإيرانية الحالية تتم في ظل تصعيد إقليمي ودولي يسود المنطقة والعالم منذ الحرب الإسرائيلية على غزة وتأييد ودعم الولايات المتحدة السخي والشامل لإسرائيل؛ وتحول حرب الظل بين إيران وإسرائيل إلى الردود المباشرة، على نحو ما تم في عملية (الوعد الحق) التي قامت بها إيران ضد إسرائيل في ١٣ أبريل ٢٠٢٤م؛ ردًا على قصف إسرائيل للسفارة الإيرانية في سوريا، ما تسبب في مقتل عدد من قيادات الحرس الثوري الإيراني؛ وهو الهجوم الذي اعتبره البعض تحولاً استراتيجياً إيرانياً في قواعد الاشتباك بين الطرفين؛ مستدلين بأن استهداف إيران لإسرائيل قد تم - للمرة الأولى - بصورة مباشرة من الداخل

أعداء وحساد الجمهورية الإسلامية». وقوله: «إذا كانت هناك مشاركة جيدة للشعب في هذه الانتخابات، فسيكون ذلك مصدر فخر للجمهورية الإسلامية. إن المشاركة الشعبية هي جوهر الجمهورية الإسلامية»<sup>(٢٦)</sup>.

• احتمال عدم حسم نتيجة الانتخابات في الجولة الأولى ٢٨/٦/٢٠٢٤م، ما يعني أن تكون هناك جولة ثانية في ٥ يوليو ٢٠٢٤م؛ وفقاً لقانون الانتخابات؛ وسيكون هذا الاحتمال مرجحاً فيما لو شاركت أعداد كبيرة من الناخبين المؤيدين للتيار الإصلاحي لانتخاب مرشحهم الوحيد (مسعود بزشكيان).

• على الرغم من توقع أغلب المراقبين بأن يكون الفوز بكرسي الرئاسة من نصيب أحد المرشحين الإصلاحيين المدعومين من المرشد والحرس الثوري؛ إلا أن فوز المرشح الإصلاحي الوحيد (مسعود بزشكيان) غير مستبعد، ومما يرجح ذلك أن الانتخابات الرئاسية للدورة الرابعة عشرة ستكون شبه إلكترونية؛ فضلاً عن احتمال تفرُّق أصوات الناخبين المؤيدين للأصوليين بين خمسة مرشحين، وتوحد أصوات الناخبين الإصلاحيين خلف مرشح واحد. وتحسباً من وقوع هذا الاحتمال، تعالت الأصوات في وسائل الإعلام الإيرانية بضرورة توحيد صفوف المحافظين عبر تنازل أربعة من المرشحين المحافظين لمرشح واحد، بحيث يستطيع الوقوف بقوة أمام مرشح الإصلاحيين (مسعود بزشكيان)، وقد قام المرشح (باتخاذ هذه الخطوة لزيادة فرص الفوز لأحد نظرائه من المحافظين.



الإيراني، وليس من لبنان أو سوريا أو العراق أو اليمن، وهي الدول العربية التي تضم ميليشيات عسكرية تابعة لإيران، والتي كان يتم من خلالها إدارة الصراع الإيراني - الإسرائيلي خلال السنوات الماضية، حتى لا تتورط إيران في حرب مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

الثالث: أن الرئيس القادم سيؤثر - إيجابًا أو سلبًا - على المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، ووفقًا لما سيقدره - بعد موافقة المرشد - بشأن كيفية مشاركة إيران في الصراعات الإقليمية وعلاقتها مع الدول المجاورة. فإذا قرر الرئيس الاستمرار على النهج الحالي؛ فسوف تبقى الأمور على ما هي عليه من سلبية؛ أما إذا قرر أن يولي الاستقرار الإقليمي اهتمامه وجهده، فسيكون له تأثيره الإيجابي على بلاده وغيرها من دول المنطقة، وذلك من خلال سعيه إلى

- تخفيف الصراعات في سوريا والعراق من خلال دعم الحلول السياسية وجهود إعادة الإعمار. وقد يتضمن ذلك تقليل الدعم العسكري للوكلاء والانخراط في المبادرات الدبلوماسية.
- الدفع نحو تسوية تفاوضية مع الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية، وقد يستمر أو حتى يزيد من دعمه للحوثيين، لا يستمروا في تهديد الأمن الإقليمي وشيوع التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، ولكن ليتوقفوا عن أعمالهم العدوانية ضد مخالفه في الداخل وضد جيرانهم من دول المنطقة.
- المبادرة إلى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي عبر تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية

والدول الخليجية، مما قد يؤدي إلى تخفيف التوترات وزيادة التعاون الاقتصادي، عبر استكشاف الشراكات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية التي تفيد كلا من إيران ودول الخليج؛ فضلًا عن التعاون الأمني عبر إنشاء آليات أمنية لمنع الصراعات وبناء الثقة .

- دعم التوجه الدولي والإقليمي لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر حل الدولتين، لنزع فتيل الصراع المشتعل في المنطقة منذ عشرات السنين وتحقيق الاستقرار الإقليمي المنشود.
- الإسهام في جلب الاستقرار للبنان من خلال موازنة الدعم لحزب الله مع بذل الجهود لتعزيز الاستقرار السياسي في لبنان، معترفًا بأن لبنان المستقر يفيده الأمن الإقليمي، والتخلي سياسة النفوذ عبر تقديم الدعم القوي لحزب الله، معتبرًا إياه أداة حيوية لإبراز القوة في بلاد الشام.

وفي الختام، فإن نتائج الانتخابات ستعتمد على مدى حماس ومشاركة الناخبين الإيرانيين فيها، وهي المعول عليه في نهاية المطاف لحسم الترشيح لصالح من تكون له أغلبية الأصوات. ويبقى أن هذه الحملة الانتخابية قد منحت المتابعين والمهتمين بالشأن الإيراني فرصة أكبر لاكتشاف البيئة السياسية الداخلية في إيران. وأيًا كانت النتائج فدول المنطقة تأمل في أن تسهم الانتخابات الإيرانية عن اختبار مرشح يتبنى سياسة إقليمية قائمة على حسن الجوار، والتعاون على نشر الأمن والاستقرار في المنطقة، لتحقيق التنمية والازدهار لجميع شعوبها





5 محافظين مرشحين لرئاسة إيران)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: 14/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/2qrbKegl>

8 (8) انظر: (استبعاد «نجاد» للمرة الثالثة.. لماذا حرمت إيران الرئيس الأسبق من خوض السباق الرئاسي؟)، منشور في موقع: (القاهرة الإخبارية)، بتاريخ: 9/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/p69YDjmf>

9 (9) أشار أحد المواقع إلى أسباب استبعاد لاريجاني من الترشيح للرئاسة في الدوريتين الحالية والسابقة، ومنها: «دوره المفترض في المساهمة في الظروف الاقتصادية الصعبة في ظل رئاسة روحاني، والفشل المزعوم في الالتزام بمبدأ قيام مسؤولي الدولة بعيش حياة شخصية بسيطة»: بالإضافة إلى ذلك، اتهم مجلس صيانة الدستور أحد أبناء لاريجاني بأنه أبرم خلال فترة رئاسة والده للبرلمان عقود خدمات وبناء متعلقة بالبرلمان. كما أثار المجلس الرحلات الخارجية المزعومة التي قام بها أفراد عائلة لاريجاني، بما في ذلك إلى الغرب؛ وإقامة ابن آخر في الولايات المتحدة؛ وتحصيل بعض أقاربه المقربين تحصيلهم العلمي في بريطانيا؛ وأن أولاد لاريجاني يحملون جنسيات أجنبية، وهو ما تم دحضه من قبل «الأجهزة الأمنية» وأنهم كانوا في الخارج للدراسة فقط. إضافة إلى أسباب أخرى. وصفها الموقع بالادعاءات لعدم تحققه منها - وهي: «أن طبيبه الشخصي «أجبر» على المثول أمام مجلس صيانة الدستور ليعلم أن لاريجاني يعاني من ورم». انظر: (حصري: «السبب الحقيقي» وراء استبعاد لاريجاني من سباق الرئاسة)، منشور في موقع: (أمواج مبديا)، بتاريخ: 11/6/2024م، متاح على الرابط: <https://amwaj.media/ar/article/exclusive-the-real-reason-larijani-s-presidential-bid-was-quashed>

10 (10) انظر: (انتخابات إيران المبكرة.. 80 شخصًا سجلوا ترشحهم بينهم 4 سيدات.. ترقب إعلان القائمة النهائية)، منشور في موقع: (اليوم السابع)،

1 (1) انظر: (انسحاب أول مرشح من الانتخابات الرئاسية الإيرانية)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية)، بتاريخ: 27/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/6Png8vCK>

2 (2) انظر: (رئيس البرلمان الإيراني محمد قاليباف يترشح للرئاسة.. تعرف عليه)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: 3/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/5FDRTV0b>

3 (3) انظر: (قاليباف المرشح لرئاسة إيران.. رجل خامنئي يبدأ رحلة تعزيز نفوذ الحرس الثوري)، منشور في موقع: (الشرق نيوز)، بتاريخ: 11/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/nu7jG4FC>

4 (4) انظر: («جليلي» المقرب من المرشد.. هل سيكون رئيسا لإيران أم يبقى رجل ظل الأصوليين؟)، منشور في موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ: 27/5/2024م، متاح على الرابط: <https://www.iranintl.com/ar/202405277897> وانظر: (سعيد جليلي.. المفاوضات النووية «المتشدد» يسعى لكروسي رئاسة إيران مجدداً)، منشور في موقع: (الشرق نيوز)، بتاريخ: 12/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/cz61d2Qm>

5 (5) انظر: (مصطفى بور محمدي.. قاض ووزير سابق يطمح لرئاسة إيران)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: 13/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/ZGxXLbia>

6 (6) انظر: (علي رضا زاكاني.. من متطوع في الحرب العراقية الإيرانية إلى مرشح للرئاسة)، منشور في موقع: (الجزيرة نت)، بتاريخ: 23/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/btOUBDd5>

7 (7) انظر: (مسعود بزشكيان.. إصلاح وحيد وسط



- 20 (20) انظر: (سباق إيران الرئاسي.. خامنئي يدعو المرشحين الـ 6 لتجنب تصريحات «تفرح العدو»، منشور في موقع: (اليوم السابع)، بتاريخ: 21/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/RiGrdU0C>
- 21 (21) انظر: (تريد أن تعرف حقيقة إيران؟ إعرفها من خلال المناظرات الرئاسية)، مصدر سابق.
- 22 (22) انظر المصدر السابق نفسه.
- 23 (23) انظر: (طالب بمشاركة عالية.. المرشد الإيراني: «المرشح الأنسب» للرئاسة من سيدعم سياسة معارضة أميركا)، منشور في موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ: 25/5/2024م، متاح على الرابط: <https://www.iranintl.com/ar/202406258171>
- 24 (24) انظر: (في المناظرة الأخيرة.. مرشحو الرئاسة في إيران يتبادلون الاتهام حول قمع الشعب وقطع الإنترنت)، مصدر سابق.
- 25 (25) انظر: (سباق إيران الرئاسي.. خامنئي يدعو المرشحين الـ 6 لتجنب تصريحات «تفرح العدو»..)، مصدر سابق.
- 26 (26) انظر: (طالب بمشاركة عالية.. المرشد الإيراني: «المرشح الأنسب» للرئاسة من سيدعم سياسة معارضة أميركا)، مصدر سابق.
- 27 (4) انظر: («جليلي» المقرب من المرشد.. هل سيكون رئيسا لإيران أم يبقى رجل ظل الأصوليين؟)، منشور في موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ: 27/5/2024م، متاح على الرابط: <https://www.iranintl.com/ar/202405277897> وانظر: (سعيد جليلي.. المفاوضات النووية «المتشدد» يسعى لكرسي رئاسة إيران مجدداً)، منشور في موقع: (الشرق نيوز)، بتاريخ: 12/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/cz61d2Qm>
- بتاريخ: 6/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/5DzZ3751>
- 11 (11) انظر: (التيار الإصلاحي في إيران يفرض شروطه للمشاركة في الانتخابات الرئاسية)، منشور في موقع: (اليوم السابع)، بتاريخ: 10/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/ci7PBV6c>
- 12 (12) انظر: (خامنئي يدعو المرشحين إلى تجنب التصريحات «التي تفرح العدو»)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية)، بتاريخ: 22/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/NBmVPAWT>
- 13 (13) انظر: (في أول مناظرة رئاسية في إيران.. لماذا هاجم المرشحون روحاني؟)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية)، بتاريخ: 18/6/2024م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/uQVohlV0>
- 14 (14) انظر المصدر السابق نفسه.
- 15 (15) انظر: (في المناظرة الأخيرة.. مرشحو الرئاسة في إيران يتبادلون الاتهام حول قمع الشعب وقطع الإنترنت)، منشور في موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ: 25/5/2024م، متاح على الرابط: <https://www.iranintl.com/ar/202406250750>
- 16 (16) انظر: (تريد أن تعرف حقيقة إيران؟ إعرفها من خلال المناظرات الرئاسية)، منشور في موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ: 25/5/2024م، متاح على الرابط: <https://www.iranintl.com/ar/202406255567>
- 17 (17) انظر المصدر السابق نفسه.
- 18 (18) انظر: (في أول مناظرة رئاسية في إيران.. لماذا هاجم المرشحون روحاني؟)، مصدر سابق.
- 19 (19) انظر: (المرشح الإصلاحي في إيران يعترف: لم نتمكن من حل قضية العنف ضد المرأة)، منشور في موقع: (اليوم السابع)، بتاريخ: 21/6/2024م، متاح على الرابط:



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع